القضاء الشرعي في فلسطين ودوره في حل النزاعات الأسرية والاجتماعية: دراسة تحليلية (دراسة حول تأثير القضاء الشرعي في تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي في ظل الظروف الاستثنائية)

Sharia judiciary in Palestine and its role in resolving family and social disputes: an analytical study (a study on the impact of Sharia judiciary in enhancing family and social stability under exceptional circumstances)

عهد حكمت عامر، طالبة باحثة / تخصص قضاء شرعي سياسي، جامعة القدس المفتوحة – طولكرم، فلسطين

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٥/١٨ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٥/٢٠ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٦/١٥

هذا العمل مرخصة بموجب Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International.
 الحقوق الفكرية (c) 2025 مجلة المجد العلمية المتطورة

مجلة المجد العلمية المتطورة العدد (24) المجلد (24) حزيران 2025

القضاء الشرعي في فلسطين ودوره في حل النزاعات الأسرية والاجتماعية: دراسة تحليلية (دراسة حول تأثير القضاء الشرعي في تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي في ظل الظروف الاستثنائية)

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة موضوع "تحديات القضاء الشرعي في فلسطين" وتتناول تطور النظام القضائي الشرعي في سياق التحديات القانونية، السياسية، والاجتماعية التي تواجهه في ظل الأوضاع الراهنة. بدأ البحث بتوضيح مفهوم القضاء الشرعي في اللغة والاصطلاح، مع تقديم لمحة عن آراء الفقهاء حول تحديد ماهيته واختصاصاته. ثم تطرقت الدراسة إلى العقبات التي يواجهها القضاء الشرعي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والتأثيرات الناتجة عن التعددية القانونية والتشريعية، إلى جانب التحديات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في عمل المحاكم الشرعية مثل عدم وجود إطار قانوني موحد، وتعدد الجهات القضائية التي تعيق تنسيق العمل القضائي بين مختلف الجهات. وقد تم استعراض جهود الإصلاح القانوني والقضائي التي يتم العمل عليها لتحسين فعالية المحاكم الشرعية، بما في ذلك مقترحات لتحديث التشريعات الحالية، وتطوير النظام القضائي، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات التنفيذية لتسهيل الوصول إلى العدالة للأفراد المتضررين. كما اقترحت الدراسة بعض الحلول المناسبة لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك تفعيل دور الوساطة الأسرية، وتدريب الكوادر القضائية بشكل مستمر، وتعزيز التعاون بين الهيئات القضائية المختلفة. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة للنظام القضائي الشرعي في فلسطين، مع التركيز على الإصلاحات المطلوبة لتحسين فعالية النظام القضائي، والحد من تأثير التحديات الخارجية والداخلية على تحقيق العدالة.

الكلمات المفتاحية: القضاء الشرعي، المحاكم الشرعية، فلسطين، التحديات القانونية، التحديات السياسية، الإصلاح القانوني، التشريعات الأسرية، الوساطة الأسرية، الاحتلال الإسرائيلي.

Abstract:

This study explores the "Challenges of Sharia Judiciary in Palestine" and addresses the development of the Sharia judicial system in the context of the legal, political, and social challenges it faces under the current circumstances. The study begins by clarifying the concept of Sharia judiciary in terms of language and terminology, providing an overview of the views of jurists on defining its nature and jurisdiction. The study then addresses the obstacles facing the Palestinian Sharia judiciary under the Israeli occupation, the effects resulting from legal and legislative pluralism, and the social and political challenges affecting the work of Sharia courts, such as the lack of a unified legal framework and the multiplicity of judicial bodies that hinder the coordination of judicial work among various entities. Legal and judicial reform efforts underway to improve the effectiveness of Sharia courts were also reviewed, including proposals to update current legislation, develop the judicial system, and improve executive procedures to facilitate access to justice for affected individuals. The study also proposes appropriate solutions to address these challenges, including activating the role of family mediation, providing ongoing training for judicial personnel, and enhancing cooperation between various judicial bodies. This study aims to provide a comprehensive overview of the Sharia judicial system in Palestine, focusing on the reforms required to improve the effectiveness of the judicial system and mitigate the impact of external and internal challenges on the achievement of justice.

Keywords: Sharia judiciary, Sharia courts, Palestine, legal challenges, political challenges, legal reform, family legislation, family mediation, Israeli occupation.

إن القضاء الشرعي في فلسطين يعدّ جزءًا أصيلًا من المنظومة القضائية، ويؤدي دورًا حيويًا في تنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس.

لقد أولت الشريعة الإسلامية أهمية قصوى للأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، وجعلت من استقرارها ركنًا أصيلًا لتحقيق السلم الاجتماعي. ويتجلى هذا الاهتمام في الأحكام الشرعية المتعلقة بعقد الزواج، والحقوق والواجبات بين الزوجين، وحقوق الأطفال، وكذلك في تنظيم العلاقات المالية بين أفراد الأسرة بما يحفظ لكل ذي حق حقه[١].

ومع تطور المجتمعات الإسلامية وازدياد التحديات التي تواجهها، تبرز أهمية القضاء الشرعي في مواكبة هذه التغيرات، والاستجابة لما يطرأ من نزاعات أسرية واجتماعية بأساليب تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدالة والمصلحة العامة[٢].

إنّ النزاعات الأسرية التي تُعرض على القضاء الشرعي في فلسطين تشمل قضايا الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والميراث، وهي جميعها مسائل ذات طابع شرعي يتطلب معالجتها وفق أحكام الفقه الإسلامي. ومع ذلك، فإن التحديات المعاصرة تفرض على القضاء الشرعي أن يكون قادرًا على استيعاب المستجدات الاجتماعية والقانونية، بما في ذلك تطور القوانين المدنية، والتغيرات في مفاهيم حقوق الإنسان، ودور المرأة في المجتمع، مما يتطلب منهجًا مرنًا يحقق التوازن بين الالتزام بالنصوص الشرعية وبين مراعاة مصالح العباد [٣].

وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة دور القضاء الشرعي في فلسطين في حل النزاعات الأسرية والاجتماعية، وتحليل تأثيره في تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي، من خلال منهج تحليلي نقدي يعتمد على استعراض الأدبيات السابقة، وتحليل النصوص الشرعية والقانونية، ودراسة الحالات الواقعية المعروضة أمام المحاكم الشرعية الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي يلعبه القضاء الشرعي في فلسطين في تنظيم الحياة الأسرية والاجتماعية، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني من احتلال وظروف اقتصادية وأمنية غير مستقرة. فالقضاء الشرعي يُعد ملاذًا للفصل في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل الزواج، والطلاق، والنفقة، والحضانة، وهي قضايا تمس استقرار الأسرة والمجتمع.

كما يكتسب البحث أهميته من واقع أن القضاء الشرعي الفلسطيني يتعامل مع آلاف القضايا سنويًا، ويتحمل مسؤولية حساسة في الحفاظ على نسيج الأسرة، وتقليل نسب الطلاق، وضمان حقوق النساء والأطفال. ورغم كثافة العمل، فإنه يؤدي دورًا حيويًا في تحقيق التوازن والعدل ضمن الإطار الإسلامي الذي يحترمه المجتمع الفلسطيني ويثق به، ما يعزز من فاعلية القضاء الشرعي كمؤسسة إصلاحية.

أسباب اختيار البحث:

وقد تم اختيار هذا الموضوع نظرًا لقلّة الدراسات الحديثة التي تناولت دور القضاء الشرعي في فلسطين بشكل تحليلي معمّق، خاصة في ظل الأزمات السياسية والاجتماعية. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على مدى فعالية القضاء الشرعي في احتواء النزاعات الأسرية، ومعالجة آثارها الاجتماعية، وتقديم حلول تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومع حاجات المجتمع المعاصر.

---

[١] أبو حجلة، عمر، "**دور القضاء الشرعي في تسوية المنازعات الأسرية في فلسطين**"، مجلة الفقه والقانون، 2015، ص. 132.

[٢] جبر، هالة، "**التحديات التي تواجه القضاء الشرعي في فلسطين: دراسة ميدانية**"، المجلة العربية للحقوق، 2018، ص. 97.

[٢] جبر، هالة، "**التحديات التي تواجه القضاء الشرعي في فلسطين: دراسة ميدانية**"، المجلة العربية للحقوق، 2018، ص. 97.

[٣] مطاوع، حسين ، **نظام القضاء الشرعي وتطبيقاته في فلسطين**، جامعة الخليل، 2020، ص. 84.

إضافة إلى ذلك، فإن اختيار هذا الموضوع ينبع من الرغبة في إبراز أهمية تفعيل القضاء الشرعي كأداة استقرار مجتمعي، من خلال تحليل الأحكام الصادرة، ودور القضاة الشرعيين، وآليات التنفيذ، مع تقييم التحديات العملية والاقتراحات التطويرية. ويُعد هذا البحث مساهمة علمية في إثراء النقاش القانوني والاجتماعي حول آليات دعم الأسرة الفلسطينية عبر مؤسساتها الشرعية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل الأسس الشرعية والقانونية التي يعتمد عليها القضاء الشرعي الفلسطيني في فض النزاعات الأسرية.
٢. تحديد أبرز التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية الفلسطينية في حل النزاعات الأسرية والاجتماعية المعاصرة.
٣. تقييم فعالية التدابير الإصلاحية المعتمدة في المحاكم الشرعية الفلسطينية قبل اللجوء إلى إجراءات التحكيم الشرعي.
٤. تحليل مدى ملاءمة القوانين المطبقة في المحاكم الشرعية لتحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي في فلسطين.
٥. تقديم توصيات عملية لتطوير أداء القضاء الشرعي وتعزيز دوره في تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة.

مشكلة الدراسة:

يُعَدُّ القضاء الشرعي في فلسطين إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المنظومة القضائية لتحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي، من خلال فض النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها. ومع ذلك، يواجه القضاء الشرعي تحديات معقدة تتعلق بتطور المجتمع الفلسطيني وتعقّد علاقاته الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الظروف السياسية الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

إن هذه التحديات لا تقتصر على طبيعة النزاعات الأسرية فحسب، بل تشمل أيضًا مدى كفاءة المحاكم الشرعية في التعامل مع تلك النزاعات وفقًا للأسس الشرعية مع مراعاة المتغيرات الاجتماعية والثقافية. كما تظهر إشكالية البحث في مدى قدرة القضاء الشرعي على تحقيق الاستقرار المنشود للأسرة الفلسطينية في ظل تلك الظروف، ومدى تأثيره في تعزيز السلم الاجتماعي.

أسئلة الدراسة: تتمحور هذه الدراسة عن طريق الإجابة على عدة أسئلة، وهي على النحو التالي:

١. ما هي الأسس الشرعية والقانونية التي يعتمد عليها القضاء الشرعي في فلسطين في فض النزاعات الأسرية والاجتماعية؟
٢. ما هي أبرز التحديات التي تواجه المحاكم الشرعية الفلسطينية في أداء مهامها المتصلة بحل النزاعات الأسرية والاجتماعية؟
٣. ما هي الإجراءات والتدابير الإصلاحية المتبعة في المحاكم الشرعية الفلسطينية قبل اللجوء إلى التحكيم؟
٤. إلى أي مدى تسهم القوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية الفلسطينية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وما هي جوانب القصور في هذه القوانين؟
٥. ما هي المقترحات والتوصيات التي يمكن تقديمها لتطوير أداء القضاء الشرعي وتعزيز دوره في تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية؟

الدراسات السابقة

١. **دراسة شوامرة (٢٠٢٣) بعنوان "الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية الفلسطينية: دراسة فقهية قانونية"** انطوت الدراسة على تحليل دور المحاكم الشرعية الفلسطينية في حل النزاعات الأسرية، مع دراسة فقهية قانونية حول كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية في القضاء الفلسطيني. أظهرت الدراسة أن المحاكم الشرعية الفلسطينية تلعب دورًا أساسيًا في تسوية النزاعات الأسرية، مثل قضايا الطلاق، والنفقة، والميراث، والحضانة. كما يناقش قضايا حساسة في القضاء الشرعي الفلسطيني ويشير إلى ضرورة إصلاح الأنظمة القضائية بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية وظروف المجتمع الفلسطيني.

٢. **دراسة الكفارنة (٢٠٢١) بعنوان "المرأة الفلسطينية ودورها في الإصلاح الأسري"**انطوت الدراسة على دراسة دور المرأة الفلسطينية في عمليات الإصلاح الأسري داخل الأسرة الفلسطينية، وكيفية تأثيرها في حل النزاعات الأسرية من خلال المحاكم الشرعية. أكدت الدراسة على أهمية الدور الذي تقوم به المرأة الفلسطينية في الحفاظ على استقرار الأسرة، ويتميز هذا البحث في أنه يعرض الدور الهام للمرأة الفلسطينية في الإصلاح الأسري وكيفية تفعيل هذا الدور في إطار نظام المحاكم الشرعية. كما يتطرق إلى الحاجة لتطوير القوانين لتعزيز حقوق المرأة في هذا المجال.

٣. **دراسة حسن (٢٠١٧) بعنوان "دور المحاكم الشرعية الفلسطينية في فض المنازعات الأسرية: دراسة مقارنة"**انطوت الدراسة على فحص دور المحاكم الشرعية الفلسطينية في فض المنازعات الأسرية، مقارنةً مع المحاكم الشرعية في الدول العربية الأخرى. قامت الدراسة بتحليل كيفية تعامل المحاكم الشرعية الفلسطينية مع القضايا الأسرية من حيث الإجراءات المتبعة، وآلية حل النزاعات، ويتميز هذا البحث في أنه يسلط الضوء على القضايا المقارنة بين الأنظمة القضائية في فلسطين وغيرها من الدول العربية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج (الاستقرائي) الوصفي التحليلي، حيث يهدف إلى وصف وتحليل القضاء الشرعي في فلسطين ودوره في حل النزاعات الأسرية والاجتماعية: دراسة تحليلية. سيعتمد البحث على دراسة البيانات والوثائق المتاحة، بما في ذلك النصوص الشرعية والقوانين الفلسطينية المتعلقة النزاعات في المحاكم الشرعية، لفهم كيفية تطبيق هذه الأحكام في المحاكم الشرعية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل القرارات القضائية المتعلقة بالنزاعات الأسرية والاجتماعية لفهم مدى تطبيق هذه النصوص في الواقع العملي.

المبحث الأول:

مفهوم القضاء الشرعي وأساسياته في فلسطين

سنتكلم في هذا المبحث عن ماهية القضاء لغة واصطلاحاً، ومفهوم ماهية القضاء الشرعي، وبنية القضاء الشرعي في فلسطين، وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف القضاء الشرعي

القضاء لغةً

القضاء في اللغة العربية مشتق من الجذر الثلاثي (ق–ض–ى)، وهو لفظ متعدد الدلالات يحمل في طياته معاني الإتمام، والإنفاذ، والحكم، والفصل. وقد ورد في معجم "مقاييس اللغة" لابن فارس أن مادة "قضى" تدل على إحكام الشيء وإتمامه وإنفاذه، مما يعكس الطبيعة الحاسمة لهذا المفهوم في السياقات المختلفة التي يُستخدم فيها.[٤]

من أبرز المعاني اللغوية لكلمة القضاء هو الحكم، خاصة في النزاعات والخصومات، إذ يُقال: "قضى القاضي بين الناس"، أي حكم وفصل بينهم. وقد ورد هذا الاستخدام في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[٥]، أي أمر وحكم وألزم عباده بذلك ويُفهم من هذا أن القضاء يشير إلى إلزام جهة مختصة بفصل النزاع بطريقة نهائية[٦].

---

٤. بن فارس، أحمد، **مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون**، دار الفكر، ج5، ص90.

٥. سورة الإسراء، الآية 23.

٦. الطبري، بن جرير، **تفسير الطبري جامع البيان عن تأول أي القرآن**، دار هجر، ج20، ص392.

كما يُستخدم القضاء في اللغة بمعنى الإتمام، فيقال: "قضى الشيء"، أي أتمه وأنجزه، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[٧] أي تمّ إنفاذه وانتهى دون رجعة. وقد ورد كذلك في سياق الخلق الكوني الإلهي كما في قوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[٨]، أي خلقهن وقدرهن في نظام محكم، مما يعكس المعنى الشامل للقضاء كفعل إلهي حاسم[٩].

القضاء اصطلاحا

القضاء في الاصطلاح هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام لمن يجب عليه الامتثال، ويُمارس من قِبل من له ولاية الحكم بين الناس. وقد عرّفه ابن خلدون بأنه "وظيفة شرعية للفصل في الخصومات، ورفع التظالم، والفصل بين المتنازعين بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم"[١٠]. وهذا التعريف يبرز الصفة الشرعية والمؤسسية للقضاء[١١].

وقد عرّفه الشافعية بأنه "الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام"، مما يعني أنه يقتصر على القاضي الذي له سلطة الحكم، لا على المفتي الذي يُبين الأحكام دون إلزام[١٢]. ويُعد القضاء بذلك من أعلى صور تطبيق الشريعة عمليًا بين الناس. كما ويعرف القضاء بأنه يختص بإصدار الأحكام النهائية التي تُلزم الخصوم وتُنفذ بالقوة عند الاقتضاء[١٣].

أما الحنفية، فقد عرفوا القضاء بأنه "فصل الخصومات بقولٍ ملزمٍ صادرٍ ممّن له ولاية القضاء"، وهو ما يشير إلى الأركان الأساسية للعمل القضائي، وهي: الخصومة، الحكم الملزم، والولاية الشرعية[١٤]. ويتفق الحنابلة والمالكية على أن القضاء يتضمن السلطة الملزمة وصدور الحكم من قاضٍ معيّن من قِبل الحاكم المسلم، وهو ما يضمن الطابع الرسمي والشرعي لأحكام القضاء[١٥].

والقضاء في الاصطلاح لا يتوقف عند مجرد الفصل في المنازعات، بل يمتد ليشمل حفظ النظام العام، ورفع الظلم، وحماية الحقوق، وتحقيق العدالة، وكل ذلك ضمن إطار الشريعة الإسلامية. وبهذا، يكون القضاء وظيفة تتطلب العلم، النزاهة، والقدرة على إصدار أحكام عادلة[١٦]. وقد نص الفقهاء على أن العدالة من شروط صحة القضاء.

ويُعد القضاء من مهام الدولة التي لا تستقيم الحياة العامة بدونها، ولذلك فإن تنصيبه واجب على الإمام أو من ينوب عنه، تحقيقًا للمصلحة العامة وصيانةً للحقوق. وأكد العلماء أنه لا يجوز تعطيل القضاء، لأن الناس لا يمكن أن يعيشوا بلا من يفصل في خصوماتهم ويرفع تظالمهم[١٧]. ولهذا، اعتبر القضاء أحد مقاصد الشرع الكبرى في إقامة العدل

تعريف القضاء الشرعي

---

٧. سورة يوسف، الآية 41.

٨. سورة فصلت، الآية 12

٩. الرازي، أبو بكر، **مختار الصحاح، مادة (قضى)**، دار الرسالة، ص239.

١٠. ابن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**، دار القلم، بيروت، ص345.

١١. الطوفي، نجم الدين، **شرح مختصر الروضة، تحقيق عبد الله التركي**، مؤسسة الرسالة، ج3، ص121

١٢النووي، أبو زكريا محيي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المكتبة الإسلامية، ج11، ص84.

١٣. البهوتي، منصور، **شرح منتهى الإرادات**، علم الكتاب، ج6، ص462.

١٤ابن عابدين، الدمشقي، **رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر، ج4، ص302.

١٥. بن حنبل، أحمد، **الجامع لعلوم الإمام أحمد**، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ج5، ص552.

١٦الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات في أصول الشريعة**، دار المعرفة، ج2، ص196.

١٧الماوردي، أبو الحسن بن على بن محمد، **الأحكام السلطانية**، دار الكتب العلمية، ص89.

القضاء الشرعي هو فرع من فروع القضاء الذي يُعنى بحل النزاعات والقضايا وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. يتمثل دوره الأساسي في تطبيق القوانين والأنظمة التي تحددها الشريعة الإسلامية في مختلف المجالات مثل الأحوال الشخصية، الطلاق، الميراث، والنزاعات الأسرية. يختلف القضاء الشرعي عن القضاء المدني في أن أحكامه تستند إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى اجتهادات العلماء الفقهاء في تفسير هذه النصوص بما يتوافق مع القضايا المعروضة أمامه[١٨].

ويعرف القضاء الشرعي في الاصطلاح بأنه: "فصل الخصومات بين اثنين أو أكثر بحكم الله عز وجل أو بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية[١٩]. هذا التعريف يتفق مع المفهوم اللغوي للقضاء، الذي يشير إلى الحكم أو الفصل بين المتنازعين، ويعكس أهمية القضاء الشرعي في تقديم العدالة للمجتمع الإسلامي استنادًا إلى أحكام الدين الإسلامي[٢٠].

بالإضافة إلى ذلك، يعد القضاء الشرعي وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق، وهو يشمل مجموعة من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تسوية النزاعات بين الأفراد بما يتوافق مع الشرع. يختص القضاء الشرعي الفلسطيني في العديد من القضايا التي تتعلق بالأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث، ويعكس بذلك جزءًا من النظام القضائي الفلسطيني الذي يسعى إلى تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي[٢١].

المطلب الثاني: بنية القضاء الشرعي في فلسطين

تتكون بنية القضاء الشرعي في فلسطين من مجموعة من الهيئات القضائية التي تتولى مسؤولية الفصل في القضايا الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل الزواج، الطلاق، الميراث، والنفقة، وغيرها من القضايا التي تتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية. ينظم هذا القضاء في إطار قوانين وإجراءات محددة تهدف إلى تقديم العدالة بما يتوافق مع الأحكام الشرعية.

تتكون بنية القضاء الشرعي في فلسطين من محاكم شرعية هي الجهة القضائية المختصة بالفصل في القضايا التي تندرج تحت أحكام الشريعة الإسلامية. يتم تنظيم هذه المحاكم على ثلاثة مستويات رئيسية: المحكمة الشرعية العليا، والمحاكم الشرعية الابتدائية، بالإضافة إلى المحاكم الشرعية للأحوال الشخصية التي تعمل في بعض المناطق. وتخضع هذه المحاكم لإشراف وزارة العدل الفلسطينية، التي توفر لها الدعم والتوجيه لضمان سير العمل وفقًا للأحكام الشرعية المعتمدة في الشريعة الإسلامية[٢٢].

محكمة البداية الشرعية هي الدرجة الأولى التي تختص بالفصل في القضايا الشرعية، وتعمل هذه المحكمة على اتخاذ القرارات الأولية التي يمكن أن تُستأنف أمام محكمة الاستئناف الشرعية. وتشمل القضايا التي تنظر فيها المحكمة الشرعية بداية من الطلاق، الحضانة، النفقة، والميراث، إضافة إلى القضايا التي تتعلق بالولاية الشرعية. يترأس هذه المحكمة قاضٍ شرعي متخصص في أحكام الشريعة الإسلامية، ويعمل القاضي على دراسة الأدلة والشهادات المقدمة من الأطراف المتنازعة قبل إصدار الحكم.

تعد محكمة الاستئناف الشرعية هي الجهة الثانية التي يتوجه إليها الأفراد إذا كان لديهم اعتراض على حكم محكمة البداية. في حال كان أحد الأطراف غير راضٍ عن الحكم الصادر، يمكنه استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف الشرعية، حيث يقوم قضاة المحكمة بالنظر في القضايا بشكل دقيق ومفصل وفقًا للشرع. كما تتمتع المحكمة العليا بالسلطة لإصدار القرارات النهائية في القضايا الشرعية المهمة والتي قد تؤثر على تطوير الفقه والقضاء الشرعي في فلسطين.

---

[١٨]. النووي، أبو زكريا محيي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المكتبة الإسلامية، ج5، ص317.

[١٩]. الحنبلي، **سليمان بن عبد القوي الطوفي**، "**شرح مختصر الروضة في أصول الفقه**"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص.305.

[٢٠]. ابن منظور، **جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم**، "**لسان العرب**"، دار صادر لإحياء التراث، بيروت، ج15، ص.215.

[٢١]. الزركشي، بدر الدين محمد، **المنثور في القواعد الفقهية**، وزارة الأوقاف الكويتية شركة الكويت للصحافة ، ج2، ص310

[٢٢]وزارة العدل الفلسطينية، "**إطار عمل القضاء الشرعي في فلسطين**"، تقرير صادر عن وزارة العدل الفلسطينية، 2020.

تسعى بنية القضاء الشرعي في فلسطين إلى تحسين فعالية العدالة الشرعية من خلال توفير محاكم متخصصة، والتي بدورها تساهم في تنظيم المسائل الأسرية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فإن النظام القضائي الشرعي الفلسطيني يعد جزءًا أساسيًا من النظام القضائي الفلسطيني الذي يسعى لضمان تطبيق العدالة وتحقيق الأمان الاجتماعي وفقًا للشرع[٢٣].

المبحث الثاني

دور القضاء الشرعي في حل النزاعات الأسرية

سنتكلم في هذا المبحث عن إجراءات القضايا الأسرية في القضاء الشرعي، وتأثير القضاء الشرعي في تعزيز الاستقرار الأسري، وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: إجراءات القضايا الأسرية في القضاء الشرعي

يعد القضاء الشرعي في فلسطين الجهة المختصة بالنظر في القضايا الأسرية التي تتعلق بالأحوال الشخصية مثل الزواج، الطلاق، النفقة، الحضانة، والميراث، حيث يتم التعامل مع هذه القضايا وفقًا للأحكام الشرعية. تسير الإجراءات القضائية المتعلقة بهذه القضايا بشكل منظم وواضح لضمان تحقيق العدالة وحفظ الحقوق لجميع الأطراف المعنية، من خلال اتباع سلسلة من الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى معالجة النزاعات الأسرية وفقًا للقانون الشرعي الفلسطيني.

تقديم الدعوى

تبدأ إجراءات القضايا الأسرية في القضاء الشرعي بتقديم الدعوى من قبل أحد الأطراف المعنية. يتم تقديم هذه الدعوى إلى المحكمة الشرعية المختصة بناءً على نوع القضية المراد نظرها، مثل دعوى الطلاق أو دعوى النفقة أو دعوى الحضانة. يتوجب على المدعي تعبئة الاستمارات اللازمة وتقديم الأدلة والشهادات المطلوبة لدعم دعواه. في هذه المرحلة، يقوم الموظفون الإداريون في المحكمة بمراجعة الوثائق والبيانات المقدمة من قبل المدعي لضمان استيفائها الشروط اللازمة[٢٤].

تحديد الجلسة الأولى

بعد تقديم الدعوى، تقوم المحكمة الشرعية بتحديد موعد للجلسة الأولى التي سيحضرها الأطراف المعنيون، حيث يتم إخطار المدعى عليه (الطرف الآخر في القضية) بموعد الجلسة وأهمية الحضور. في هذه الجلسة، يستمع القاضي إلى أقوال المدعي والمدعى عليه، ويقوم بتوجيه الأسئلة للحصول على مزيد من المعلومات حول القضية. في حال كانت القضية تتعلق بشخص آخر مثل الأطفال في حالات الحضانة أو النفقة، يطلب القاضي تقييمًا أو تقريرًا من الجهات المختصة مثل مستشارين اجتماعيين أو طبيين لإعطاء رأيهم في مصلحة الأطفال[٢٥].

التحقيق والاستماع للشهادات

إذا كانت القضية تتطلب المزيد من التحريات أو التحقيقات، يتم تنظيم جلسات إضافية للاستماع إلى الشهادات من الأطراف المعنية، سواء كانت تلك الشهادات من الأفراد أو الجهات الخارجية المعنية مثل الخبراء الاجتماعيين. يتوجب على القاضي أن يقوم بدراسة كل الأدلة والشهادات بعناية للوصول إلى قرار منصف. في بعض الحالات، قد يتم طلب تقارير طبية أو اجتماعية لدعم موقف الأطراف في القضايا المتعلقة بالنفقة أو الحضانة. في هذه المرحلة، يكون القاضي ملزمًا بالتحقق من صحة الأدلة والمعلومات المقدمة.

المحاكمة والاستماع إلى الدفاع

---

[٢٣] الجواهري، **الشيخ**، "**جواهر الكلام**"، دار الكتاب الإسلامي، ط12، 1262هـ، ص.40.

[٢٤]. وزارة العدل الفلسطينية، "**إجراءات القضاء الشرعي في فلسطين**"، تقرير صادر عن وزارة العدل الفلسطينية، 2020.

[٢٥]. الجواهري، الشيخ، "**جواهر الكلام**"، دار الكتاب الإسلامي، ط12، 1262هـ، ص.40.

بعد استماع القاضي إلى جميع الأطراف والشهادات، يقوم القاضي في بعض القضايا بتحديد موعد للمرحلة النهائية من المحاكمة، حيث يتاح لكل طرف تقديم دفاعه النهائي. في القضايا الأسرية، قد تتضمن الدفاعات إظهار قدرة المدعى عليه على تحمل النفقة أو إظهار أسباب رفض الطلاق أو الحضانة. تعتمد المحكمة الشرعية في حكمها على مجموعة من المعايير الشرعية والاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار مصلحة الأطفال في حالات الحضانة والنفقة[٢٦].

إصدار الحكم

في النهاية، بعد الاستماع لجميع الأطراف وتحليل الأدلة والشهادات المقدمة، يقوم القاضي بإصدار الحكم بناءً على الأحكام الشرعية والظروف الخاصة بالقضية. يتم إصدار الحكم في القضية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وإذا كان هناك اعتراض من أحد الأطراف على الحكم، يمكنه تقديم استئناف أمام المحكمة الشرعية الأعلى. الحكم الصادر عن المحكمة الشرعية في القضايا الأسرية يكون ملزمًا، ويتعين على الأطراف المعنية تنفيذه وفقًا للقانون الشرعي المعمول به في فلسطين[٢٧].

تنفيذ الحكم

بعد إصدار الحكم، تقوم المحكمة الشرعية بإجراءات التنفيذ في حال كانت القضية تتطلب ذلك، مثل تنفيذ حكم الطلاق أو تنفيذ حكم النفقة أو الحضانة. يمكن للمحكمة أن تستخدم السلطات التنفيذية لتنفيذ حكمها، مثل تنفيذ أمر الحضانة أو النفقة بشكل قانوني. في حال امتناع أحد الأطراف عن تنفيذ الحكم، يمكن للمحكمة اتخاذ إجراءات قسرية لضمان تنفيذ الحكم وفقًا للقانون الشرعي[٢٨].

المطلب الثاني: تأثير القضاء الشرعي في تعزيز الاستقرار الأسري

إن القضاء الشرعي في فلسطين يعد من الركائز الأساسية في تحقيق الاستقرار الأسري، حيث يلعب دورًا محوريًا في فض المنازعات الأسرية وتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل الأسرة. يقوم القضاء الشرعي على تطبيق الشريعة الإسلامية، التي تعتبر مرجعية أساسية لتنظيم مختلف جوانب الحياة الأسرية، بما في ذلك الزواج، الطلاق، النفقة، الحضانة والميراث، مما يعزز من استقرار الأسرة ويسهم في الحفاظ على تماسكها. تُعد المحاكم الشرعية في فلسطين سلطة قضائية مستقلة مختصة بالنظر في القضايا التي تتعلق بالأحوال الشخصية وفقًا لما جاء في الشريعة الإسلامية، ويعكس هذا التطبيق إيمانًا عميقًا بضرورة ضمان حقوق الأفراد في إطار من العدالة والإنصاف[٢٩].

من جهة أخرى، تبرز أهمية الوساطة التي يُقدمها القضاء الشرعي الفلسطيني في تعزيز الاستقرار الأسري. تسهم الوساطة في حل النزاعات الأسرية من خلال التواصل بين الأطراف المتنازعة وتوفير حلول توافقية ترضي جميع الأطراف، الأمر الذي يساعد في تجنب التفكك الأسري. هذه الوساطة لا تقتصر على المستوى القضائي فقط، بل تمتد لتشمل إجراءات قبل تحريك الدعوى القضائية، حيث يُحاول القضاة تقديم النصائح والإرشادات التي تؤدي إلى إصلاح العلاقة بين الزوجين قبل اتخاذ أي قرار قانوني. ويُعد هذا النهج من أبرز الأساليب التي يوليها القضاء الشرعي الفلسطيني أهمية كبيرة، لما له من تأثير مباشر في الحد من القضايا المطروحة أمام المحاكم، مما يساهم في استقرار الحياة الأسرية وحمايتها من التفكك[٣٠].

---

[٢٦]. د. الزحيلي، هبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، 2011م، دار الفكر، ج 8، ص. 250.

[٢٧]. محكمة الاستئناف الشرعية الفلسطينية، "**إجراءات القضايا الأسرية**"، منشور على الموقع الرسمي للمحكمة، 2021.

[٢٨]. الحنفي، سليمان بن عبد القوي الطوفي، "**شرح مختصر الروضة في أصول الفقه**"، دار الكتب العلمية، 2003، ج1، ص148.

[٢٩]. الكفارنة، شادي رمضان محمد، "**المرأة الفلسطينية ودورها في الإصلاح الأسري**." مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2021، العدد 5، الإصدار 2، ص 9.

[٣٠]. الرفاعي، جميلة، وأمل نزال. "**التدابير الإصلاحية قبل التحكيم لحل المنازعات الأسرية**." مجلة العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، 2015، المجلد 1، ص8.

إضافة إلى ذلك، يُظهر القضاء الشرعي الفلسطيني حرصًا كبيرًا على حماية حقوق المرأة والطفل، خصوصًا في حالات الطلاق أو التفكك الأسري. يُشدد في هذه الحالات على منح المرأة حقوقها المالية مثل النفقة، والمهر، وحصتها من الميراث، بما يتماشى مع ما تقتضيه الشريعة الإسلامية. كما أن موضوع الحضانة يُعطى أولوية كبيرة، حيث يتم اتخاذ القرارات وفقًا لمصلحة الطفل، مما يضمن تربيته في بيئة مستقرة ومتكاملة. يعكس هذا حرص القضاء الشرعي على حماية الأفراد الضعفاء في الأسرة، مما يسهم في الحد من الأضرار النفسية والاجتماعية الناتجة عن نزاعات الطلاق والانفصال[٣١].

وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، من جراء الاحتلال والتحديات الاقتصادية والسياسية، تزداد أهمية دور القضاء الشرعي في تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي. على الرغم من التحديات التي قد يواجهها النظام القضائي الشرعي في فلسطين بسبب تلك الظروف، إلا أن المحاكم الشرعية تظل تعمل بكفاءة في تنظيم الأحوال الشخصية وحل النزاعات الأسرية. ويسعى القضاء الشرعي بشكل مستمر إلى تحسين آليات العمل داخل المحاكم الشرعية من خلال تحديث التشريعات والإجراءات، الأمر الذي يعزز فعالية القضاء في تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي. لهذا، يُعد القضاء الشرعي أحد العوامل المساعدة في الحفاظ على النظام الاجتماعي في فلسطين ودرء الكثير من القضايا التي قد تهدد هذا النظام[٣٢].

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه القضاء الشرعي الفلسطيني

سنتكلم في هذا المبحث عن التحديات القانونية والتنظيمية، والتحديات السياسية والاجتماعية، وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: التحديات القانونية والتنظيمية

يتعرض القضاء الشرعي الفلسطيني لجملة من التحديات القانونية والتنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر على فاعليته في تسوية المنازعات الأسرية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. من أبرز هذه التحديات غياب قانون موحد للأحوال الشخصية في فلسطين، حيث لا يزال العمل جارياً وفقًا لقوانين مختلفة موروثة من فترات تاريخية متعددة، كالقانون العثماني وقانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة ١٩٧٦، مما يؤدي إلى تضارب بعض النصوص وصعوبة توحيد الاجتهاد القضائي في بعض المسائل الحساسة كالحضانة والنفقة والميراث[٣٣].

إلى جانب غياب التشريعات الموحدة، يواجه القضاء الشرعي تحديات تتعلق بالهيكل التنظيمي للمحاكم الشرعية، وخصوصًا في ما يتعلق بتوزيع الصلاحيات، وافتقار بعض المحاكم إلى الكوادر المتخصصة من القضاة والموظفين الإداريين، ما يؤدي إلى تراكم القضايا وتأخر البت فيها. هذا الخلل التنظيمي يعكس حاجة ماسّة لإعادة هيكلة المحاكم الشرعية بما يضمن التوزيع العادل للموارد البشرية والفنية وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة[٣٤]

وتُعد محدودية استقلال القضاء الشرعي من التحديات البنيوية التي تعرقل أدائه. فعلى الرغم من استقلاله الجزئي، إلا أنه ما يزال يتأثر أحيانًا بالتجاذبات السياسية والإدارية، وهو ما يؤثر على شفافية تعيين القضاة وآلية اتخاذ القرارات. كما أن العلاقة بين القضاء

---

[٣١]. السعدي، عبد الله. **التشريعات الأسرية الفلسطينية ودور القضاء الشرعي**. دار النشر القانونية، 2019، العدد9، الإصدار 1، ص 4.

[٣٢]. حسن، مصطفى. "**دور المحاكم الشرعية الفلسطينية في فض المنازعات الأسرية: دراسة مقارنة**." مجلة الدراسات الشرعية، 2017، ص 10.

[٣٣]. مطاوع، حسين .**نظام القضاء الشرعي وتطبيقاته في فلسطين** .جامعة الخليل، 2020، ص. 44.

[٣٤]. طوافشة، عبد الكريم جبر علي .**دراسة عن واقع المحاكم الشرعية وتطور القوانين المعمول بها في فلسطين** .جامعة النجاح الوطنية، 2014، ص. 51.

الشرعي ومؤسسات الدولة الأخرى، خصوصًا السلطة التنفيذية، تحتاج إلى مزيد من التنظيم لضمان استقلال القرار القضائي وعدم خضوعه لأي ضغوط خارجية[٣٥]

بالإضافة إلى ذلك، تواجه المحاكم الشرعية في فلسطين تحديات مرتبطة بتحديث النظام القضائي، مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية وقلة استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة في تسجيل الدعاوى أو أرشفة الأحكام. ومع تزايد عدد القضايا وتنوعها، بات من الضروري اعتماد نظام رقمي شامل يسهل إجراءات التقاضي، ويعزز من كفاءة الأداء القضائي ويرفع من مستوى الشفافية والنزاهة في العمل القضائي[٣٦]

ومن التحديات المهمة كذلك، غياب التدريب المستمر للقضاة الشرعيين والعاملين في المحاكم، وهو ما يؤثر على جودة الأداء وجودة الأحكام الصادرة. فبعض القضايا الأسرية المستحدثة، مثل قضايا الحضانة المشتركة أو ترتيبات الرؤية في ظل الانفصال، تتطلب فهماً دقيقاً للتغيرات الاجتماعية والنفسية، وهذا لا يتحقق دون تأهيل قضائي مستمر ورفد القضاة بأحدث الاجتهادات الفقهية والقانونية ذات الصلة[٣٧].

المطلب الثاني: التحديات السياسية والاجتماعية

في السياق الفلسطيني، يواجه القضاء الشرعي جملة من التحديات السياسية والاجتماعية التي تؤثر على فاعليته واستقلاليته في حل النزاعات الأسرية والاجتماعية. فعلى الصعيد السياسي، يُعد الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة من أبرز الإشكالات التي تعيق توحيد النظام القضائي الشرعي، حيث توجد اختلافات إدارية وقانونية بين المنطقتين، مما يضعف وحدة المرجعية القضائية ويؤدي إلى تباين في الأحكام وتنفيذها، وهو ما ينعكس سلبًا على العدالة الأسرية وتطبيق القانون بشكل متساوٍ بين المواطنين[٣٨]

كما تؤثر التدخلات السياسية أحيانًا في آليات تعيين القضاة أو تمرير بعض التشريعات ذات العلاقة بالأحوال الشخصية، بما يجعل من استقلال القضاء الشرعي أمرًا نسبيًا. وتبرز في هذا السياق الحاجة إلى قوانين تضمن استقلال القضاء الشرعي عن السلطة التنفيذية، وتمنع أي تدخل حزبي أو فصائلي في عمله، ما من شأنه أن يعزز ثقة المجتمع في هذا القضاء وقدرته على حماية الأسرة الفلسطينية من التفتت والانهيار[٣٩].

من الجانب الاجتماعي، تواجه المحاكم الشرعية ضغوطاً متزايدة نتيجة التغيرات الكبيرة التي طرأت على بنية الأسرة الفلسطينية في ظل الاحتلال، والظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع معدلات البطالة، والهجرة، وضعف الوعي القانوني. وقد أدى ذلك إلى تزايد أعداد القضايا الأسرية المتعلقة بالنفقة والحضانة والطلاق والنزاعات حول الولاية، حيث باتت المحاكم الشرعية تعالج ليس فقط نزاعات قانونية، بل أيضاً أزمات اجتماعية عميقة مرتبطة بغياب الحوار الأسري وانهيار التواصل بين أفراد الأسرة[٤٠]

كما تعاني فئات واسعة من النساء من صعوبات في الوصول إلى العدالة الشرعية، سواء بسبب الأعراف والتقاليد التي تحول دون لجوئهن للمحاكم، أو بسبب ضعف المساعدة القانونية، أو لبطء الإجراءات القضائية. وتزيد هذه التحديات من هشاشة الاستقرار

---

٣٥. الترتوري، حسين. "**تحديات القضاء الشرعي الفلسطيني في تطبيق أحكامه** ". *المجلة الفلسطينية للدراسات القانونية*، 2022، ص. 38.

٣٦. الدويك، طارق. "**الإصلاحات القانونية في المحاكم الشرعية الفلسطينية** ". *مجلة البحوث القانونية*، جامعة بيرزيت، 2016، ص. 29.

٣٧. أبو حجلة، عمر. "**دور القضاء الشرعي في تسوية المنازعات الأسرية في فلسطين** ". *مجلة الفقه والقانون*، 2015، ص. 64.

٣٨. سرحان، إبراهيم. "**دور القضاء الشرعي في تعزيز الاستقرار الاجتماعي في فلسطين** ". *مجلة الحقوق الشرعية*، 2015، ص. 61.

٣٩. سعيد، نوال. "**التحديات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على القضاء الشرعي الفلسطيني** ". *مجلة فقه الأحوال الشخصية*، 2016، ص. 49.

٤٠. جبر، هالة. "**التحديات التي تواجه القضاء الشرعي في فلسطين: دراسة ميدانية** ". *المجلة العربية للحقوق*، 2018، ص. 70.

الأسري وتضعف فعالية القضاء الشرعي في أداء دوره الحمائي، مما يستدعي وضع سياسات جديدة تراعي البعد الاجتماعي والإنساني في التعامل مع قضايا الأسرة، وتفعيل مراكز الإصلاح الأسري داخل المحاكم بشكل أكبر[٤١].

ولا يمكن تجاهل أثر الاحتلال الإسرائيلي، الذي يقيّد حرية الحركة ويضعف إمكانيات التطوير المؤسسي للقضاء الشرعي، من خلال التحكم في الموارد، وتأخير تنفيذ الأحكام، والتضييق على المؤسسات ذات الصلة بالقضاء الشرعي. كما يؤثر استمرار الاحتلال على البيئة العامة التي يعمل فيها القضاء، ما يجعله في حالة دائمة من التكيف مع ظروف استثنائية، الأمر الذي يؤخر أحيانًا مساعي الإصلاح والتطوير في المجال الأسري[٤٢]

المبحث الرابع:

مقترحات لتطوير القضاء الشرعي في فلسطين

سنتكلم في هذا المبحث عن إصلاحات قانونية وتحديث القوانين، وعن تحسين الآليات التنفيذية في المحاكم الشرعية، وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: إصلاحات قانونية وتحديث القوانين

في ظل التحديات التي تواجه القضاء الشرعي في فلسطين، تبرز الحاجة المُلِحّة لإجراء إصلاحات قانونية شاملة، تهدف إلى تطوير منظومة القوانين المنظمة للأحوال الشخصية والعمل القضائي الشرعي. ومن أبرز تلك الإصلاحات ضرورة إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية المعمول به حاليًا، والذي لا يزال يعتمد على نصوص تقليدية غير متكافئة مع الواقع الاجتماعي والسياسي الحديث. فثمة حاجة لتعديلات تضمن تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين أطراف الأسرة، مع مراعاة تطور الأدوار الاجتماعية والاقتصادية لكل من الزوجين، وتوسيع نطاق الحقوق المكفولة قانونًا، خاصة فيما يتعلق بالمرأة والطفل.

كما يُعد توحيد المرجعيات القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد الإصلاحات الجوهرية المطلوبة، نظرًا لما يسببه التباين القانوني في النظامين من إرباك وتفاوت في تطبيق الأحكام. ويستوجب هذا التوحيد تطوير إطار قانوني موحد يتضمن تعديلات متقدمة على مستوى الإجراءات، والحقوق، وضمانات التقاضي، بما يعزز فاعلية القضاء ويُسهم في توطيد العدالة الأسرية على مستوى الوطن كافة.

ومن المقترحات المهمة أيضًا تعزيز استقلال القضاء الشرعي من خلال سنّ تشريعات تحصن الجهاز القضائي من أي تدخلات سياسية أو تنفيذية، وتكفل تعيين القضاة وفق معايير مهنية وأكاديمية عادلة. وهذا يتطلب تعديل بعض القوانين الناظمة لتعيين القضاة وآلية عمل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، وضمان الشفافية والمساءلة في كافة المراحل القضائية، بما يضمن كفاءة العمل القضائي وثقة المجتمع به.

إضافة إلى ذلك، فإن تحديث القوانين الشرعية يجب أن يترافق مع تطوير لوائح تنظيمية تضمن السرعة في الإجراءات القضائية، وتفعيل الوسائل البديلة لحل النزاعات، مثل الإصلاح الأسري والوساطة، ضمن أطر قانونية واضحة وملزمة. وهذا يقتضي مراجعة الإجراءات المتبعة حاليًا في القضايا الأسرية، خاصة تلك المتعلقة بالنفقة، والحضانة، والطلاق، بما يحقق التوازن بين الإجراءات السريعة وضمانات العدالة.

---

[٤١]. الكفارنة، شادي رمضان محمد. "**المرأة الفلسطينية ودورها في الإصلاح الأسري** "مجلة *روافد للدراسات والأبحاث العلمية*، 2021، ص. 55.

[٤٢]. أحمد، عبد الله. "**أثر الاحتلال على القضاء الشرعي الفلسطيني** "مجلة *القانون الدولي*، 2014، ص. 43.

وفي هذا السياق، لا بد من الاستفادة من التجارب القانونية في دول عربية وإسلامية طورت أنظمتها القضائية الشرعية، مثل الأردن والمغرب وماليزيا، حيث تبنت تلك الدول نماذج تشريعية متقدمة تتوافق مع الشريعة الإسلامية من جهة، وتُراعي التطورات المجتمعية من جهة أخرى، مما يفتح المجال أمام فلسطين لتحديث منظومتها القانونية بصورة علمية وعملية مدروسة.

المطلب الثاني: تحسين الآليات التنفيذية في المحاكم الشرعية

يمثل تحسين الآليات التنفيذية في المحاكم الشرعية أحد المرتكزات الأساسية التي يجب معالجتها لضمان فاعلية واستقلالية القضاء الشرعي في فلسطين، لا سيما في ضوء التحديات المتزايدة في تنفيذ الأحكام الشرعية، خصوصًا في قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بالنفقة والحضانة والزيارة. إنّ التنفيذ البطيء للأحكام يُؤدي في كثير من الأحيان إلى الإخلال بالعدالة وتأخير إيصال الحقوق لأصحابها، ويعزز من شعور المتقاضين بعدم فاعلية النظام القضائي.

إن من أبرز الإشكاليات التي تعاني منها آليات التنفيذ هي عدم وجود نظام إلكتروني شامل ومتكامل يُتيح تتبع الأحكام وتنفيذها بشكل آلي ومنضبط، وهو ما يجعل الإجراءات التنفيذية عرضة للتأخير والتعطيل بسبب تدخل العنصر البشري أو ضعف التنسيق بين الجهات المختصة[٤٣].

ومن جهة أخرى، تُعدّ الصلاحيات المحدودة التي يتمتع بها مأمورو التنفيذ في المحاكم الشرعية أحد العوامل التي تعوق فاعلية تنفيذ الأحكام. إذ تُظهر التجربة العملية أن مأموري التنفيذ يفتقرون إلى الأدوات القانونية والإدارية التي تُمكّنهم من فرض تنفيذ الأحكام، وخاصة في حالات امتناع الطرف المحكوم عليه عن الالتزام، وهو ما يتطلب إصلاحات تشريعية تعزز من فعالية عملهم وتمكّنهم من اتخاذ إجراءات مباشرة، مثل اقتطاع النفقة من الراتب أو حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة[٤٤].

كذلك، فإن غياب التنسيق الفعّال بين المحاكم الشرعية والجهات التنفيذية، مثل الشرطة ودائرة التنفيذ، يؤدي إلى تعطيل تنفيذ القرارات، خاصة تلك المتعلقة بحضانة الأطفال أو تنفيذ أوامر الزيارة. ويتطلب ذلك وضع بروتوكولات تعاون رسمية وآليات رقابية تضمن سرعة التنفيذ وفاعليته، وتُعزز من حماية حقوق الأطراف الضعيفة كالنساء والأطفال[٤٥].

كما أن قلة عدد الموظفين المؤهلين في دوائر التنفيذ الشرعي يُعدّ من العوامل التي تؤثر على جودة العمل وسرعته. لذا، فإن تدريب الكوادر الإدارية والقانونية وتزويدها بالمهارات التقنية والإنسانية أصبح ضرورة ملحة، إلى جانب تفعيل الرقابة الداخلية على أداء هذه الأقسام لضمان الالتزام بأعلى درجات الكفاءة والنزاهة[٤٦].

إنّ إدخال التحول الرقمي في إدارة ملفات التنفيذ من شأنه أن يُسهم في تسريع الإجراءات وتعزيز الشفافية، حيث يُمكن من خلال الأنظمة الإلكترونية أن يتابع الأطراف تقدم قضاياهم دون الحاجة للحضور الشخصي، وأن تُفعل الإشعارات الرقمية بشأن مواعيد التنفيذ ومستجداته. هذا التطوير يُعدّ خطوة أساسية نحو بناء قضاء شرعي حديث يواكب تطورات العدالة الرقمية[٤٧].

الخاتمة

---

٤٣. الدويك، طارق، "**الإصلاحات القانونية في المحاكم الشرعية الفلسطينية**"، *مجلة البحوث القانونية، جامعة بيرزيت*، 2016، ص. 119.

٤٤. مطاوع، حسين، **نظام القضاء الشرعي وتطبيقاته في فلسطين**، جامعة الخليل، 2020، ص. 84.

٤٥. أبو حجلة، عمر، "**دور القضاء الشرعي في تسوية المنازعات الأسرية في فلسطين**"، *مجلة الفقه والقانون*، 2015، ص. 132.

٤٦. جبر، هالة ، "**التحديات التي تواجه القضاء الشرعي في فلسطين: دراسة ميدانية**"، *المجلة العربية للحقوق*، 2018، ص. 97.

٤٧. الكفارنة، شادي، "**المرأة الفلسطينية ودورها في الإصلاح الأسري**"، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2021، ص. 58.

في ضوء ما سبق، تبيّن أن القضاء الشرعي في فلسطين يُمثل ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي، خاصة في ظل ما تمر به الأراضي الفلسطينية من ظروف استثنائية سياسية واقتصادية واجتماعية. فقد أثبت القضاء الشرعي، من خلال آلياته ومؤسساته، قدرته على التعامل مع النزاعات الأسرية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية المعمول بها، مع الحرص على مراعاة البعد الإنساني والاجتماعي في تسوية القضايا.

وقد أظهر البحث أن القضاء الشرعي لا يقتصر دوره على إصدار الأحكام، بل يمتد إلى محاولة الإصلاح والتوفيق بين الأطراف، وتعزيز ثقافة التسامح والحوار داخل الأسرة، وهو ما يُسهم في تقليل نسب التفكك الأسري ويحافظ على النسيج الاجتماعي. ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة عن مجموعة من التحديات التي تُواجه هذا القضاء، سواء على المستوى القانوني والتنظيمي، أو في ما يتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية المعقدة التي تُحيط بعمله.

وأمام هذه التحديات، بات من الضروري العمل على تبني حزمة من الإصلاحات، سواء من خلال تطوير الإطار القانوني الذي ينظم عمل القضاء الشرعي، أو من خلال تحديث الآليات التنفيذية، وتحسين بيئة العمل الإدارية والتقنية، وتفعيل الشراكة بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني.

إن دعم القضاء الشرعي وتمكينه من أداء مهامه بفاعلية لا يصب فقط في صالح حل النزاعات، بل يُعدّ عاملاً جوهرياً في ترسيخ العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع فلسطيني متماسك، قادر على مواجهة الأزمات ومواصلة مسيرة التنمية والاستقرار.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- تبين من خلال الدراسة أن القضاء الشرعي في فلسطين يشكّل ركيزة أساسية في حل النزاعات الأسرية، إذ يعتمد على مبادئ الإصلاح والوساطة قبل إصدار الأحكام القضائية، ما يعكس التزامه بتحقيق التوازن بين العدالة والحفاظ على كيان الأسرة.
- أظهرت النتائج أن التدخل القضائي الشرعي يُسهم بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي، من خلال الحد من حالات الانفصال والصراع بين الأزواج، وتعزيز ثقافة التفاهم والاحتكام إلى الشريعة في حل الخلافات.
- أشارت الدراسة إلى أن الإجراءات المتبعة في المحاكم الشرعية تتميز بمرونة نسبية وسرعة نسبية مقارنةً بالمحاكم النظامية، وهو ما يتيح إمكانية الوصول إلى العدالة في وقت مناسب، رغم وجود بعض النواقص التنظيمية.
- كشفت النتائج عن وجود تحديات قانونية تؤثر على فعالية القضاء الشرعي، من أبرزها تقادم بعض النصوص التشريعية، وغياب التشريع الموحد في بعض القضايا، ما يخلق تفاوتًا في الأحكام ويضعف من الاتساق القانوني.
- تبيّن أن الانقسام السياسي في الأراضي الفلسطينية يؤثر سلبًا على القضاء الشرعي، حيث توجد ازدواجية في المرجعيات القانونية، ما ينعكس على تنفيذ الأحكام القضائية ويحدّ من فاعلية التنسيق بين المحاكم المختلفة.
- أظهرت النتائج أن هناك ضعفًا في البنية التحتية للمحاكم الشرعية، سواء من حيث الموارد البشرية أو التجهيزات الفنية، وهو ما يؤثر على كفاءة الأداء القضائي، ويؤدي إلى بطء الفصل في القضايا وزيادة التكدس.
- بيّنت الدراسة أن عدم وجود آلية متابعة فاعلة لتنفيذ الأحكام الشرعية، خاصة في قضايا النفقة والحضانة، يؤدي إلى فقدان الأثر الإيجابي لتلك الأحكام، ويُضعف ثقة المواطنين بالقضاء كوسيلة ناجعة للإنصاف.
- خلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة لتطوير النظام القضائي الشرعي من خلال إصلاحات تشريعية وإدارية وتكنولوجية، بما في ذلك تحديث القوانين، وإطلاق برامج تدريب للقضاة، وتفعيل نظام رقمي موحّد لإدارة الملفات القضائية.

التوصيات:

١. ضرورة تحديث التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لتواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها فلسطين، مما يسهم في تحسين فاعلية القضاء الشرعي.
٢. تعزيز آليات الوساطة الأسرية وتوسيع نطاق استخدامها لتسوية النزاعات الأسرية بشكل ودي قبل اللجوء إلى الحكم القضائي، بما يساهم في حماية الأسر وتقليل التفكك الاجتماعي.
٣. تحسين برامج التدريب والتأهيل للقضاة والمحكمين الشرعيين لتعزيز قدراتهم في التعامل مع القضايا الأسرية الحساسة بشكل عادل وفعال.
٤. زيادة التعاون بين القضاء الشرعي ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير برامج توعية قانونية تساعد الأفراد على فهم حقوقهم وواجباتهم وفقًا للشريعة الإسلامية.
٥. توفير المزيد من الموارد القانونية والبشرية للمحاكم الشرعية لتسريع الإجراءات القضائية وضمان وصول العدالة إلى جميع أطراف النزاع في الوقت المناسب.
٦. دعوة إلى تكثيف الجهود الدولية والمحلية لدعم القضاء الشرعي الفلسطيني في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على فعاليته في تطبيق العدالة الأسرية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم
- قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني رقم (٦) لسنة ٢٠١٨
- قانون محاكم الأحوال الشخصية الفلسطيني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠١
- قانون تشكيل المحاكم الشرعية الفلسطينية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤
- قانون الوساطة الأسرية الفلسطيني رقم (٤) لسنة ٢٠١٦
- قانون القضاء الشرعي الفلسطيني رقم (١) لسنة ٢٠١٧

المراجع:

- ابن خلدون، **عبد الرحمن، المقدمة**، دار القلم، بيروت.
- ابن عابدين، الدمشقي، **رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر، ج٤.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، "**لسان العرب**"، دار صادر لإحياء التراث، بيروت، ج١٥.
- أبو حجلة، عمر، **دور القضاء الشرعي في تسوية المنازعات الأسرية في فلسطين**، *مجلة الفقه والقانون*، ٢٠١٥.
- أحمد، عبد الله، **أثر الاحتلال على القضاء الشرعي الفلسطيني**، *مجلة القانون الدولي*، ٢٠١٤.
- بن حنبل، أحمد، **الجامع لعلوم الإمام أحمد**، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ج٥.
- بن فارس، أحمد، **مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون**، دار الفكر، ج٥.
- البهوتي، منصور، **شرح منتهى الإرادات**، علم الكتاب، ج٦.
- الترتوري، حسين، **تحديات القضاء الشرعي الفلسطيني في تطبيق أحكامه**، *المجلة الفلسطينية للدراسات القانونية*، ٢٠٢٢.
- جبر، هالة، **التحديات التي تواجه القضاء الشرعي في فلسطين: دراسة ميدانية**، *المجلة العربية للحقوق*، ٢٠١٨.
- الجواهري، الشيخ، "**جواهر الكلام**"، دار الكتاب الإسلامي، ط١٢.

- حسن، مصطفى. "**دور المحاكم الشرعية الفلسطينية في فض المنازعات الأسرية: دراسة مقارنة.**" مجلة الدراسات الشرعية، ٢٠١٧.
- حماد، أحمد. **تحليل النصوص الشرعية والقوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية الفلسطينية** .*المجلة الشرعية للدراسات القانونية*، ٢٠١٩.
- الحنبلي، سليمان بن عبد القوي الطوفي، "**شرح مختصر الروضة في أصول الفقه**"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الحنفي، سليمان بن عبد القوي الطوفي، "**شرح مختصر الروضة في أصول الفقه**"، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ج١.
- د. الزحيلي، هبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ٢٠١١م، دار الفكر، ج ٨.
- الدويك، طارق، **الإصلاحات القانونية في المحاكم الشرعية الفلسطينية**، *مجلة البحوث القانونية، جامعة بيرزيت*، ٢٠١٦.
- الرازي، أبو بكر، **مختار الصحاح، مادة (قضى)**، دار الرسالة.
- الرفاعي، جميلة، ونزال، أمل، **التدابير الإصلاحية قبل التحكيم لحل المنازعات الأسرية**، *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية*، ٢٠١٥.
- الزركشي، بدر الدين محمد، **المنثور في القواعد الفقهية**، وزارة الأوقاف الكويتية شركة الكويت للصحافة، ج٢، الكويت.
- سرحان، إبراهيم، **دور القضاء الشرعي في تعزيز الاستقرار الاجتماعي في فلسطين**، *مجلة الحقوق الشرعية*، ٢٠١٥.
- السعدي، عبد الله، **التشريعات الأسرية الفلسطينية ودور القضاء الشرعي**، دار النشر القانونية، ٢٠١٩.
- سعيد، نوال، **التحديات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على القضاء الشرعي الفلسطيني**، *مجلة فقه الأحوال الشخصية*، ٢٠١٦.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات في أصول الشريعة**، دار المعرفة، ج٢.
- شوامرة، حكمت محمد، **الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية الفلسطينية: دراسة فقهية قانونية**، جامعة الخليل، ٢٠٢٣.
- الطبري، بن جرير، **تفسير الطبري جامع البيان عن تأول أي القرآن**، دار هجر، ج٢٠.
- طوافشة، عبد الكريم جبر علي. **دراسة عن واقع المحاكم الشرعية وتطور القوانين المعمول بها في فلسطين**. جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٤.
- الطوفي، نجم الدين، **شرح مختصر الروضة، تحقيق عبد الله التركي**، مؤسسة الرسالة، ج٣.
- عبد الله، سارة، **التطور التشريعي في المحاكم الشرعية الفلسطينية**، *مجلة الشريعة والقانون*، ٢٠٢١.
- العوايشة، يوسف، **الوساطة الأسرية في القضاء الشرعي الفلسطيني: دراسة تحليلية**، *مجلة الشريعة والدراسات القانونية*، ٢٠٢٠.
- عودة، خليل، **الآليات الإصلاحية في القضايا الأسرية الفلسطينية**، *مجلة الدراسات القانونية*، ٢٠١٧.
- الكفارنة، شادي رمضان محمد، "**المرأة الفلسطينية ودورها في الإصلاح الأسري.**" مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٠٢١، العدد ٥، الإصدار ٢.
- الماوردي، أبو الحسن بن على بن محمد، **الأحكام السلطانية**، دار الكتب العلمية.
- محكمة الاستئناف الشرعية الفلسطينية، "**إجراءات القضايا الأسرية**"، منشور على الموقع الرسمي للمحكمة، ٢٠٢١.
- مطاوع، حسين. **نظام القضاء الشرعي وتطبيقاته في فلسطين**. جامعة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٢٠.
- مطاوع، حسين، **الإصلاحات اللازمة في القضاء الشرعي الفلسطيني في ظل الظروف السياسية**، دراسة بحثية، ٢٠٢٢.
- النووي، أبو زكريا محيي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المكتبة الإسلامية، ج٥.

- وزارة العدل الفلسطينية، "**إطار عمل القضاء الشرعي في فلسطين**"، تقرير صادر عن وزارة العدل الفلسطينية، ٢٠٢٠.